قوة الإنسانية
مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
27-28 أكتوبر 2024، جنيف

الحروب في المدن: نداء رسمي من الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

قرار

أكتوبر 2024

AR
CD/24/R8
الأصل: بالإنكليزية
قرار معتمد

وثيقة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر والصليب الأحمر النرويجي،
بالتشاور مع الفريق المرجعي للحركة المعني بالحروب في المدن

قرار

الحروب في المدن: نداء رسمي من الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

إنّ مجلس المندوبين،

إذ يعبّر عن قلقه البالغ من الآثار الإنسانية المدمّرة للحروب في المدن التي يشهدها موظفو الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) ومتطوعوها بأم العين، بما في ذلك العدد المرتفع والمروّع من الوفيات في صفوف المدنيين، والمعاناة الجسدية والنفسية الشديدة وطويلة الأمد، وعواقب التلوث بالأسلحة، ودمار المنازل وسبل العيش والبنية التحتية المدنية الحيوية، وانقطاع الخدمات الأساسية، بما فيها الرعاية الصحية وإمدادات المياه والإمدادات الغذائية وخدمات الصرف الصحي والتخلّص من النفايات الصلبة والكهرباء والتعليم، والضرر البيئي، والنزوح واسع النطاق للسكان الذي يؤثر كذلك على المجتمعات التي تستضيفهم، *ويقرّ* بأن لهذه الآثار وقع مختلف على النساء والرجال والفتيات والفتيان، وأن وقعها يختلف أيضاً وفق أعمارهم وبيئتهم الاجتماعية وأي إعاقة قد يعانون منها،

وإذ يعبّر عن قلقه من أن الحروب في المناطق الحضرية، وإن لم تكن ظاهرة جديدة، فإن الاتجاهات الحالية في التحوّل الديموغرافي العالمي نحو التوسّع الحضري السريع تزيد من خطر استمرار تحوّل المدن والمناطق الحضرية الأخرى إلى ساحات القتال الرئيسية للنزاعات الحالية والمستقبلية،

واقتناعاً منه بأن حجم المعاناة الإنسانية والدمار الناجم عن الحروب في المناطق الحضرية يتطلّب من جميع الدول، وكذلك المجموعات المسلحة من غير الدول التي هي أطراف في نزاع مسلح، أن تتّخذ إجراءات عاجلة وواسعة النطاق من أجل الوقاية من العواقب الإنسانية المدمّرة للحروب في المناطق الحضرية والحد منها والاستجابة لها، بدءاً بتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني،

وإذ يذكّر بالقرار 6 المعنون "الحروب في المدن" المعتمد في مجلس المندوبين لعام 2022 وجميع قرارات مجلس المندوبين السابقة وغيرها من الوثائق التوجيهية للحركة التي تتعلّق بعمل مكونات الحركة بشأن الحروب في المدن،

1- *يعتمد* المرفق أدناه المعنون "الحروب في المدن: نداء رسمي من الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر" (النداء الرسمي)، والمقرّر عرضه في المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر؛

2- يدعو الدول والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى تقديم تعهدات من أجل الوقاية من الآثار الإنسانية للحروب في المناطق الحضرية والاستجابة لها، واتخاذ إجراءات ملموسة من أجل تحقيق هاتين الغايتين، ويدعو الدول إلى دعم عمل الحركة في هذا الصدد؛

3- يرحّب بالعمل الجاري في إطار خطة عمل الحركة للوقاية من الآثار الإنسانية للحروب في المدن والاستجابة لها للفترة 2022-2027، والقرار 11 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2022 والمعنون "تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود: سبيلنا للمضي قدماً"؛

4- يشجّع مكونات الحركة على الترويج على نطاق واسع للنداء الرسمي المرفق.

الحروب في المدن: نداء رسمي
من الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

عندما تدور رحى الحروب في المدن، نرى العدد المرتفع بشكل مروّع من المدنيين الذين يتعرّضون للإصابة والقتل. ونرى مراراً وتكراراً تعرّض المستشفيات للدّمار، والنُظم الصحية للأزمات، وأفراد الطواقم الطبية للتهديد والإصابة بجروح. ونرى سقوط المرضى ضحايا وفاة يمكن تجنبها. وحتى أولئك الذين حالفهم الحظ في البقاء على قيد الحياة يحملون ندوباً جسدية ونفسية تدوم لفترة طويلة بعد انتهاء القتال.

وعندما تنتقل خطوط المواجهة إلى المدن، نرى تحوّل الشوارع والمنازل والممتلكات الثقافية والمباني إلى ساحات قتال، وبقاء المدنيين عالقين في مناطق محاصرة. وعلى الرغم من قدرة الناس على الصمود وبراعتهم، نرى أن حياة المدنيين في المناطق الحضرية أصبحت أقل استقراراً من أي وقت مضى. وكل مشوار إلى السوق أو العمل أو المدرسة قد يعني إصابة أحد الأحباء برصاصة طائشة أو شظية أو انفجار ناسف. ونرى أن أولئك الذين أُجبروا على الفرار فقدوا الاتصال بأفراد عائلاتهم، وقد لا يجتمعون بهم أبداً مرّة أخرى.

وعندما تُستخدم الأسلحة المتفجرة في المدن، كثيراً ما نرى أحياء بأكملها تتحوّل إلى كومة أنقاض وقد دُفن سكانها تحت هذه الأنقاض. وتتعرّض البنية التحتية الحيوية لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة للتدمير والضرر دون وسائل مناسبة لإصلاحها. ونرى افتقار السكان إلى مياه الشرب والأغذية، وانقطاع خدمات الإمداد بالكهرباء، وتعطّل شبكات الاتصالات. وتتحطّم حياة المدنيين ويستغرق إعادة بنائها سنوات، بل عقوداً أحياناً.

ويحاول متطوعو الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وموظفوها تخفيف المعاناة الإنسانية وحماية الأرواح كلّما اندلعت نزاعات مسلحة، وغالباً ما يقومون بذلك في ظل ظروف خطيرة. ونشهد كل يوم الآثار الإنسانية الناجمة عن الحروب في المناطق الحضرية، ونُمنع في كثير من الأحيان من تقديم المساعدة. **وقد رأينا ما يكفي**.

ولقد تأسست حركتنا بهدف إغاثة الجرحى في ميدان القتال دون تمييز. وتُوّجت عقود من الجهود المبذولة للحد من معاناة ضحايا الحرب قبل 75 عاماً باعتماد اتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الإضافيين اللاحقين.

ومع ذلك، تتناقض هذه الإنجازات التاريخية تناقضاً صارخاً مع حجم الدمار والمعاناة الناجم عن النزاعات الأخيرة التي اندلعت في المدن حيث سيعيش ما يقدر بنحو 70% من سكان العالم بحلول عام 2050. وتخلّف الاتجاهات الحالية للنزاعات في المناطق الحضرية آثاراً عميقة على حماية المدنيين، والمساعدة الإنسانية، وأسس القانون الدولي الإنساني، والأجيال المقبلة.

ولذلك، نتوجّه بنداء رسمي إلى جميع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف كي تفي بالتزاماتها باحترام القانون الدولي الإنساني وكفالة احترامه في جميع الظروف.

ونتوجّه أيضاً بنداء رسمي إلى جميع الدول، وكذلك المجموعات المسلحة من غير الدول التي هي أطراف في نزاع مسلح أن تتّخذ الإجراءات التالية:

- ضمان تحديد حماية المدنيين والأعيان المدنية باعتبارها أولوية استراتيجية في العمليات العسكرية وتنفيذها، بما في ذلك من خلال الامتثال التام والصارم للقانون الدولي الإنساني والسياسات والممارسات الفعالة للتخفيف من الضرر على المدنيين، حيث لا يمكن تجنّب القتال في المناطق الحضرية؛
- اعتماد جميع الدول الإعلان السياسي لعام 2022 بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان (الإعلان السياسي)، وتقيّد جميع الدول والمجموعات المسلحة من غير الدول الأطراف في النزاعات المسلحة بالتزاماتها وتنفيذها بأمانة؛
- اعتماد سياسات لتجنب استخدام الأسلحة المتفجرة التي تصيب منطقة واسعة في المناطق المأهولة بالسكان بالنظر إلى الإمكانية الكبيرة لوقوع آثار عشوائية، وتنفيذ هذه السياسات، بما في ذلك عند تنفيذ الالتزام المنصوص عليه في الإعلان السياسي بتقييد استخدام جميع الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، أو الامتناع عن استخدامها، حسب الاقتضاء؛
- تحسين قدرة القوات المسلحة على معرفة مواقع البنية التحتية الحيوية التي توفر الخدمات الأساسية للسكان المدنيين، وطبيعتها المتداخلة، وتجنب إلحاق الضرر بهذه البنية التحتية؛
- اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية في الهجوم ومن آثار الهجمات، والالتزام بشرط تمييز المقاتلين أنفسهم عن السكان المدنيين، والامتثال لحظر استخدام الدروع البشرية؛
- احترام أفراد الطواقم الطبية والمرافق ووسائل النقل الطبية، وكذلك موظفو مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومتطوعوها وأصولها، والتقيّد بالقيمة الحمائية للشارات؛
- تيسير الوصول الآمن والسريع ودون عوائق للمنظمات الإنسانية غير المتحيّزة والدفاع المدني ومقدمي الخدمات الأساسية والإمدادات الضرورية إلى مناطق النزاع في المناطق الحضرية؛
- ضمان حصول جميع القوات المسلحة على التدريب والتوجيهات الميدانية المناسبة التي تدعمهم في الامتثال للقانون الدولي الإنساني وحماية السكان المدنيين عند القتال في المناطق الحضرية؛
- رصد الامتثال للقانون الدولي الإنساني وضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما يشمل إجراء تحقيقات عاجلة ومستقلة وفعالة ومقاضاة مرتكبي هذه الانتهاكات حسب الاقتضاء؛
- استعراض قدرات القوات المسلحة على فهم الآثار الإنسانية لعملياتها العسكرية وتحسين هذه القدرات، بما يشمل جمع البيانات المصنّفة وتحليلها، والتماس آراء النساء والرجال والفتيات والفتيان المتضررين من الحروب في المناطق الحضرية، من أجل إرشاد عملية اتّخاذ القرار، وتقييم الامتثال للقانون الدولي الإنساني والاستجابة لاحتياجات السكان المدنيين.

وقد يحدث لأي منا، في يوم من الأيام، أن تُضطر عائلته للاختباء في طابق سفلي، أو يعلق جاره وسط تبادل إطلاق النار، أو يتعذّر على صديق له تلقي العلاج الطبي الضروري. وإنه لواقع بات يعيشه الملايين من الناس. وبوسعنا معاً أن نحدث فرقاً. فلنسترشد بإنسانيتنا المشتركة ونتّخذ إجراءات عاجلة وفعالة للتخفيف من محنة المدنيين المتضررين من النزاعات في المناطق الحضرية.